الحكامة البرلمانية كآلية لترشيد السياسات العامة في الدول المغاربية: حكامة البرلمان المغربي أنموذجا

Parliamentary Wisdom As A Mechanism For Rationalizing Public Policies In Maghreb Contries: The Wisdom Of The Maroccan Parliament.



عبد الدين بن عمراوي

جامعة بومرداس، الجزائر، a.benamraoui2010@yahoo.fr

سفيان منصوري

جامعة بومرداس، الجزائر، sofiane.mans@outlook.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/12 **تاريخ القبول:** 2020/03/27 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

العالم اليوم يعيش عصر البرلمانات، وعلى ذلك الجميع يطالب بتفعيل دورها في مختلف أوجه الحياة باعتبارها المؤسسات النيابية التي تمثل جميع المواطنين والصانعة للقرار السياسي، والمملكة المغربية هي من بين الدول العربية التي هي اليوم في لحظة هامة تعيشها هي الرغبة في تفعيل حوكمة السياسات العامة وتجسيد مبادئ الحكم الراشد، وعلى ذلك هي من بين الدول التي تحتاج مؤسساتها الصانعة للقرار والسياسات العامة للحكامة ولعملية الإصلاح السياسي.

الكلمات المفتاحية: *السياسات العامة؛ الحكامة البرلمانية؛ الحكم الراشد؛ المغرب.*

Abstract:

The world today lives the age of parliaments, and everyone demands that its role be activated in all aspects of life, as representative institutions that represent all citizens and make political decisions. The Kingdom of Morocco is among the Arab countries that today are at an important moment in their lives the desire to activate public policy governance and to embody the principles of good governance, thus among the countries that need their decision-making and public policies of government and political reform.

Keywords: *Public policies; parliamentary governance; governance; Morocco.*

* المؤلف المرسل: سفيان منصوري، sofiane.mans@outlook.com

مقدمة:

تشكل مسألة الإصلاح البرلماني نقطة تحول مفصلية في عملية الإصلاح الإداري والاقتصادي والسياسي في آنٍ معًا، كما تشكل مسألة في غاية الأهمية خصوصا في ظل التغيرات الدولية الراهنة، أين أصبح موضوع البرلمان ككل أكثر حضورا على الساحة السياسية والفكرية في العالم العربي، وأصبح إصلاح وتطوير عمل المجالس العربية أكثر أهمية في ضوء تحديات العصر و الاتجاه نحو عولمة تطوير المؤسسات والخبرات السياسية المحلية، مما جعل الأخذ بآليات العمل المؤسسي للديمقراطية، وفي محورها البرلمان، سمة شبه حتمية للدولة المعاصرة.

وبما أن العالم اليوم يعيش عصر البرلمانات، والجميع يطالب بتفعيل دورها في مختلف أوجه الحياة باعتبارها المؤسسات النيابية التي تمثل جميع المواطنين والصانعة للقرار السياسي، فإن المملكة المغربية هي من بين الدول العربية التي هي اليوم في لحظة هامة تعيشها هي الرغبة في تفعيل حوكمة السياسات العامة وتجسيد مبادئ الحكم الراشد، وعلى ذلك هي من بين الدول التي تحتاج مؤسساتها الصانعة للقرار والسياسات العامة للحكامة ولعملية الإصلاح.

على هذا الأساس جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية: ما هي مختلف متطلبات ومداخل إصلاح البرلمان المغربي؟ وكيف يمكن تفعيل دوره بما يفعل حوكمة السياسات العامة وترشيد الحكم؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى المحورين التاليين:

- ✓ سمات البرلمان الديمقراطي الرشيد (آليات الحكامة البرلمانية) ومتطلبات الإصلاح.
- ✓ تفعيل أداء البرلمان المغربي من أجل ترشيد الحكم وسياساته العامة/ التطوير البرلماني على المستوى السياسي والفني(الأداء التشريعي والرقابي) والمستوى المؤسسي(تطوير الإدارة البرلمانية).

المحور الأول: سمات البرلمان الديمقراطي الرشيد ومتطلبات الإصلاح البرلماني.

لقد شهدت السنوات الأخيرة الماضية مجموعة من التغيرات على الأدوار المنوطة بالمؤسسات السياسية في مختلف بلدان العالم، واتجهت تلك التغيرات في معظمها نحو إعطاء دور أكبر للبرلمانات يتجاوز حدود دورها التقليدي، حيث اتجه عدد متزايد من الدول نحو إجراء تغيرات هيكلية تتجه نحو النظم البرلمانية المتعددة من خلال أطر دستورية جديدة أعطت للمؤسسات البرلمانية دورا بارزا في تشكيل المجتمع وتحديد طريقة حكمه، والمملكة المغربية في هذا الإطار لم تكن بمنأى عن هذه الدول، حيث هي الأخرى باشرت بإصلاحات دستورية سياسية (1996 و2011) سعت فيها إلى رد الاعتبار للمؤسسة التشريعية نوعا ما، وأعطت بذلك دورا بارزا في تشكيل المجتمع وتحديد طريقة حكمه (شونجونج 2003،ص.94).

كما أدت التحولات على المستويين الخارجي والداخلي وحدوث العولمة خلال السنوات الماضية إلى تزايد دور البرلمانات في مجالات ظلت وقتا طويلا خارج نطاق اختصاصاتها، تزايد دورها أكثر على الساحة الدولية، وإلى جانب ذلك تؤكد تلك التحولات أن المؤسسة التشريعية سواء في دولة المغرب الأقصى أو في بلدان عربية أو غير عربية أخرى في حاجة ماسة لمراجعة طريقة قيامها بعملها (شونجونج 2003 ص.ص. 52-51) لاسيما في ظل الأسباب التالية:

- حاجة المملكة المغربية بل وعدد كبير من الدول لإصدار وتعديل القوانين لضمان الوفاء بمتطلبات التوافق مع بيئة أكثر ليبرالية وديمقراطية.
- حاجة المؤسسات التشريعية إلى تأمين قدر أكبر من الديمقراطية في إدارة وتنظيم عملها، وهو ما يعني السماح بقدر أكبر من الحرية للنواب والناخبين في إطار عملية صنع القرار داخل البرلمان.
- كما تحتاج البرلمانات إلى أن تضع في اعتبارها الدور الذي تلعبه الفواعل الجديدة في المجتمع مثل مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

ومن جانبه يرى الإتحاد البرلماني الديمقراطي والرشيد عليه أن يلتزم ببعض الخصائص والمعايير، بهدف الوقوف على مدى مساهمة البرلمان في نشر وترسيخ الديمقراطية في تمثيليته الحقيقية والمشروعة للإدارة العامة للشعب والأمة، وشفافيته وانفتاحه على الشعب والمواطنين والمجتمع المدني، وتجاوبه وتفاعله مع جميع أطياف وشرائح وقوى المجتمع في الدولة، بالإضافة إلى خضوع البرلمان نفسه لأحكام دولة القانون والمؤسسات بكل مقوماتها وأركانها وضماناتها المعاصرة (بيتهام 2006،ص.08)، ويمكن أن يضاف إلى ذلك خصائص ومعايير وعوامل أخرى للبرلمان الديمقراطي والفعال ، والتي تتمثل عموما في ما يلي:

1 .البرلمان الديمقراطي والرشيد هو البرلمان الذي يمثل الشعب تمثيلا شاملا أي هو الذي ينبثق من الإرادة العامة للشعب والأمة وبواسطة نظام الانتخابات الحرة والنزيهة، كما يجب أن تتوفر في البرلمان الديمقراطي خاصية التمثيلية الشعبية الكاملة والشاملة لكافة شرائح وأطياف وفئات الشعب وتشكيلات المجتمع دون إقصاء على أساس الجنس أو الدين أو اللغة أو العرق، كما يتوجب عليه أيضا أن يكون عمله وأدائه داخليا وملزما بجملة من النظم والإجراءات والقواعد والأخلاقيات الديمقراطية والمسؤولية الوطنية العالية.

2 .البرلمان الديمقراطي والرشيد هو البرلمان المفتوح والشفاف، بمعنى تواصل واتصال وتفاعل البرلمان مع كافة المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني بكافة وسائل وآليات وأساليب الاتصال والتواصل لضمان إطلاع المواطنين والمجتمع المدني على كافة مجريات ووقائع وإجراءات العمل البرلماني وفي كافة المجالات.

3 .البرلمان الديمقراطي والرشيد هو البرلمان المفتوح والمتفاعل مع جميع المواطنين، أي الذي يتواصل ويأخذ بعين الاعتبار كافة الانشغالات والتطلعات للمواطنين وقوى وتنظيمات المجتمع المدني وتجنيد كل الطرق والأساليب الممكنة لتمكين المواطنين من طرح مشاكلهم وانشغالاتهم وتطلعاتهم حتى يمكن للبرلمان والبرلمانيين من معالجتها وتبليغها للسلطات المختصة للتكفل بها في نهاية الأمر بصورة جدية وفعالة.

كما أن البرلمان المفتوح والمتفاعل مع الجميع هو البرلمان الذي يشارك ويشرك جميع الأفكار والآراء والمطالب والاقتراحات والتوصيات في عمله التشريعي والرقابي حتى يكون العمل البرلماني عملا متشبعا بنبض الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والواقعية وذلك ما يحقق كافة عناصر ومقومات المصداقية والتمثيلية والفاعلية للأداء البرلماني في نهاية الأمر.

4 .البرلمان الديمقراطي والفعال هو البرلمان الذي يخضع في أعماله لأحكام دولة القانون وأخلاقيات وقيم العهدة البرلمانية.

5 .البرلمان الديمقراطي والرشيد هو البرلمان الذي يتحكم في عناصر وعوامل الكفاية والفاعلية في الأداء البرلماني الوطني وفي مجال العلاقات والدبلوماسية البرلمانية الدولية.

وطبقا لخبرات الإصلاح البرلماني الدولي فإنه تكلل جهود الإصلاح البرلماني بالنجاح في حالة إذا ما كانت هناك رغبة سياسية في أعلى المستويات من خلال القيام بعملية الإصلاح، وعلى رئيس البرلمان أن يقود تلك العملية، كما يكون من المهم إنشاء لجنة برلمانية مختصة بالإصلاح أن تشمل ممثلين عن القوى السياسية المختلفة بالبرلمان، كما يحتاج نجاح عملية الإصلاح كذلك أن يصبح البرلمان قادرا على ممارسة السلطات والاختصاصات المنوطة به، ومن ثم يجب أن يتبنى البرلمان طرقا وآليات جديدة لعمله تدعم من موقفه خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع السلطة التنفيذية، كما يحتاج أيضا نجاح عملية الإصلاح إلى أن تتوازى عملية التغيير الهيكلي والنظامي مع تغيرات بنيوية وتقنية(شونجونج، ص.ص. 54-55)، وكل ذلك يندرج ضمن متطلبات الإصلاح البرلماني الناجح والتي تعتبر في حقيقة الأمر من بين أهم القواعد والأسس والآليات التي تلجأ إليها العديد من الدول العربية عن طريق إصلاحها بهدف تفعيل الأداء البرلماني لترشيد الحكم.

وفي هذا الإطار ذهب الأستاذ علي الصاوي في دراسته التي هي تحت عنوان «لماذا الإصلاح البرلماني؟" إلى أن السؤال في الشأن الديمقراطي لم يعد يدور حول مقولة: "هل البرلمان ضروري في العالم العربي كشرط للتطور الديمقراطي" وإنما أصبح السؤال حول كيفية الإصلاح ومن ثم كيفية تطوير العمل البرلماني وملابساته وكيفية الاستفادة من التجارب المعاصرة من حولنا، كعملية معيارية لصياغة البناء الديمقراطي، إلى أن وصل به القول أن مع أواخر الثمانينات، وحدوث تغيرات هيكلية في التوازنات الدولية، وما أسفرت عنه من تغيرات كبيرة في نظم الحكم بالعديد من القوى الكبرى.

وتحت تأثير عولمة الاتصالات وانبعاث المد الديمقراطي (على الأقل بمعنى الأخذ بالتعددية الحزبية، والحديث عن تحديث أنظمة الحكم وتحقيق قدر من الشفافية في السياسات العامة) ثار الحديث مرة أخرى عن دور المؤسسة التشريعية في هذه التحولات (معوق أم هدف، أم آلية للإصلاح السياسي والديمقراطية) واتجه الجدل السياسي (العربي والعالمي) إلى الانتقال من التفكير الأيديولوجي إلى المنهج الذرائعي بما يشمله ذلك من تركيز على وضع وتحديد قواعد اللعبة السياسية، ومنها البرلمان وبدأ الحديث مجددا عن الإحياء البرلماني في العالم العربي (بعدما تلاشى العصر الذهبي للبرلمان في الخمسينيات والستينات) وتطرق إلى موضوعات أكثر تحديدا مثل الإصلاح وتطوير المؤسسات التشريعية العربية (الصاوي 2006، ص.136).

وما يجب الإشارة إليه أيضا في إطار متطلبات الإصلاح البرلماني إلى جانب الأهداف والقيم الأساسية التي ذكرناها سابقا لوصف البرلمان بأنه ديمقراطي "أن يكون شفافا، ممثلا لكل فئات الشعب، متاحا للجميع، خاضعا للمساءلة هو لجوء فعالا على جميع المستويات" (نافذة برلمانية2011، ص.38) هو لجوء الاتحاد البرلماني الدولي على وضع مجموعة من الوسائل الإجرائية والمؤسسية الممكنة لتحقيق تلك الأهداف، وفي هذا الصدد يمكن القول أن البرلمان المغربي، بل برلمانات الدول العربية لاتزال بعيدة المنال لتحقيق هذه الأهداف، إلاّ أن ما يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة هو سعي بعض هذه الدول العربية والمغرب منها محل الدراسة لإصلاح برلماناتها وإعادة النظر فيها.

ونذكر من بين الوسائل الإجرائية والمؤسسية الممكنة لتحقيق هذه الأهداف أو القيم المقدمة من طرف اتحاد البرلمان الدولي ما يلي(بيتهام، ص.9):

- ✓ وضع نظام وعملية انتخابية حرة ونزيهة، وذلك بإتباع وسائل تضمن تمثيل كل قطاعات المجتمع ومشاركتها بطريقة تعكس التنوع الوطني والمساواة بين الرجل والمرأة عن طريق استخدام إجراءات خاصة، والتي تضمن تمثيل المجموعات المهمشة أو المستبعدة.
- ✓ وجود إجراءات ومنظمات، ونظم حزبية منفتحة وديمقراطية ومستقلة.
- ✓ وضع آليات تضمن حقوق المعارضة السياسية وغيرها من القوى السياسية، وتسمح لجميع الأعضاء بأداء التفويضات المكلفين بها بحرية ودون الخضوع إلى تأثيرات أو ضغوط غير ضرورية.
- ✓ حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وضمان الحقوق واحترام الحصانات البرلمانية.
- ✓ إتباع إجراءات علنية وتقديم معلومات مسبقة للجمهور عن أعمال البرلمان.
- ✓ وضع تشريع حول حرية الحصول على المعلومات.
- ✓ توفير وسائل متعددة للناخبين كي يتمكنوا من الوصول إلى النواب.
- ✓ إتباع أساليب فعالة للمشاركة الشعبية في بحث ودراسة مشروعات قبل إقرارها.
- ✓ فرض عقوبات وإتباع إجراءات رقابية فعالة على المخالفة الانتخابية .
- ✓ إتباع إجراءات منهجية لمساءلة السلطة التنفيذية.

الحور الثاني: تفعيل أداء البرلمان المغربي من أجل ترشيد الحكم والسياسات العامة/ التطوير البرلماني على المستوى السياسي والفني (الأداء التشريعي والرقابي) والمستوى المؤسسي (تطوير الإدارة البرلمانية).

1- التطوير البرلماني على المستوى السياسي والفني.

يتعلق التطوير البرلماني على المستوى السياسي بدعم عمل أعضاء المؤسسة التشريعية أنفسهم والتفاعل بينهم وبين المجتمع ككل، أما على المستوى الفني فيخص العاملين في الجهاز الإداري المساعد في الأمانة العامة للمؤسسة التشريعية.

أ . دعم عمل الأعضاء (المستوى السياسي).

من بين متطلبات تمكين المؤسسة التشريعية من حسن أدائها لوظائفها ضرورة توافر أعضائها على مستوى معين من الجاهزية والاستعداد للعمل البرلماني وإدراك أهميته، فكلما تمتع البرلماني بخبرات علمية وعملية وثقافة واسعة استطاع أن يؤدي دوره على النحو المطلوب.

إن أهمية دعم أعضاء المؤسسة التشريعية (النواب) ترجع بالأساس إلى المهمة الأساسية لهذا العضو من خلال البرلمان، وهي تتمثل في أمرين: الأول هو تجميع المصالح والتعبير عنها وهذا ما يعكس الجانب النيابي (التمثيلي) للعضو، والثاني هو تجسيد تلك المصالح في شكل سياسات عامة، ثم العمل على تطبيقها عن طريق السلطة التنفيذية، ومراقبة أدائها في هذا المجال، وهذا ما يمثل الجانب التشريعي والرقابي في عمل العضو (بنداري السيد 1996،ص.58).

على هذا الأساس يجب تطوير قدرات أعضاء البرلمان في ممارسة الرقابة والتشريع، وفي هذا الشأن لن يتم تطوير قدرات أعضاء البرلمانيين في ممارسة الرقابة والتشريع إلاّ عن طريق عقد الدورات التدريبية خاصة في سير العمل داخل المرافق الحكومية، وما يجب أن يكون عليه العمل فيها حتى يستطيعوا معايشة

العمل التنفيذي، وبالتالي يمكن مراقبة أو تقديم اقتراح قوانين في المواضيع التي تهم الرأي العام (الصاوي 2006،ص.136).

في هذا الإطار قدم الأستاذ المصري علي الصاوي العديد من المقترحات للدعم الفني للبرلمانيين العرب التي تشمل أنشطة متنوعة لتعزيز القدرات التمثيلية والتشريعية والرقابية للمؤسسة التشريعية، وذلك بعدما قام بتحليل نتائج الاستبيان الذي قام بإجرائه خلال شهري أوت وسبتمبر2005 (الصاوي2009،ص.7)، ومن بين أهم هذه المقترحات نذكر:

- ✓ الاحتكاك المستمر بتجارب ونماذج برلمانية أخرى، لاسيما في المنطقة العربية.
- ✓ إعداد مجموعة من الكتيبات الاسترشادية في المجالات الفنية والتشريعية للبرلمان، وأهمها عملية التشريع، وسائل الرقابة البرلمانية، اللائحة الداخلية للمجلس، حقوق وواجبات الأعضاء، كيفية تقييم السياسات العامة للدولة...الخ.
- ✓ برامج موجهة لدعم عمل الأعضاء وخبراتهم على هيئة ورش عمل ولقاءات مكثفة مع المتخصصين والبرلمانيين.
- ✓ التواصل مع بيوت الخبرة البرلمانية، والجامعات، والهيئات المتخصصة، والاستفادة من البحوث والتقارير والكفاءات.
- ✓ دعم القدرة التشريعية للأعضاء حيث لاتزال المبادرة التشريعية لأعضاء البرلمان عموما محدودة، إذ تأتي معظم مشروعات القوانين من السلطة التنفيذية، وفي هذا الاقتراح يقترح الدكتور علي الصاوي لمواجهة هذه الظاهرة السلبية البديلين التاليين: البديل الأول يتمثل في التأكيد على أهمية ارتفاع حجم المبادرة التشريعية للأعضاء من خلال تفعيل ممارسة حقهم في تقديم الاقتراحات بمشروعات القوانين، وفي هذا السياق يقترح أن يتوفر لكل عضو برلماني شخص أو اثنان من الباحثين القانونيين المتخصصين وأن يكون للعضو حرية اختياره، وأن تلتزم الحكومة والبرلمان بتخصيص المكافأة المقررة لهؤلاء الباحثين وأن تكون المهمة الأساسية لهذا الشخص هو ما يسمى "السكرتير الفني البرلماني"، بما تحمله من إعداد مقترحات مشروعات القوانين، أو مساعدة العضو في إعدادها، وطرح الأفكار بشأنها.

والبديل الثاني يتمثل في إنشاء "مركز للدراسات التشريعية بالبرلمان"، يتم تزويده بالخبراء القانونيين المتخصصين والاستعانة بأساتذة القانون في الجامعات ورجال القضاء والمحامين، بحيث تكون مهمته إعداد وصياغة الاقتراحات بمشروعات القوانين لأعضاء المجلس، ومعاونة الأعضاء من خلال تقديم الآراء والمقترحات بالتعديل أو الإضافة أو الحذف في مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة، مما يعني أن هذا المركز سيصبح مركز التشريع الأساسي وليس فقط معاونة الأعضاء فنيا، فمهمة مثل هذا المركز يجب أن تكون مهمة فنية مساندة لرأي العضو وليست منشأة لرأيه.

عموما يمكن القول أن الدعم الفني لعضو البرلمان باعتباره ضرورة حتمية لتطوير الأداء البرلماني يحتم بتقديمه القيام بمجموعة من الخطوات الثابتة، والتي قد أفلحّ الدكتور علي الصاوي في تحديد أهمها من أجل تعزيز قدرات البرلمانيين العرب، والتي منها صياغة برامج حوارية على هيئة حلقات نقاش للأعضاء(خاصة الجدد منهم)، تقوم المؤسسة التشريعية بالإشراف عنها وتنفيذها، وكذا إعداد كتيبات ودلائل صغيرة وواضحة

للممارسة البرلمانية، لكي تكون دليلا عمليا لممارسة الحقوق والواجبات البرلمانية، يتجه إليها العضو بسهولة ويسر ليجد إجابة واضحة على ما يعني له من أمور إجرائية، إلى جانب أهمية التدريب البرلماني كمدخل مهم لرفع مستوى الأداء وتعزيز القدرات والمهارات (الصاوي،ص.8).

أمام كل هذا يكشف لنا استقراء الواقع السياسي والبحثي لواقع المؤسسة التشريعية في المغرب عن نقص شديد في الخدمات الفنية المتاحة للأعضاء، مع العلم أن الأنشطة الموجهة لأعضاء البرلمان تكتسب دور حيوي في عملية بناء مؤسسة تشريعية قوية، وهو الأمر الذي تزداد أهميته في ظل ازدياد الوزن النسبي للمسائل القانونية والفنية المتخصصة في أجندة البرلمان، وازدياد دور هذا الأخير في العلاقات الخارجية والمحافل الدولية...، حيث يتطلب كل ذلك صياغة برامج دعم فني منظمة ومخططة وشاملة للأعضاء تجمع بين مصادر الخبرة والمعرفة من داخل البرلمان وخارجه، وذلك لتزويدهم بالمعلومات الأساسية المتصلة بعملهم اليومي داخل البرلمان، ومن ثم التمكن من استغلال أقصى ما لديهم من قدرات وإمكانيات.

ب . تنمية قدرات المساعدين التشريعيين (المستوى الفني).

يتعلق هذا المستوى من التطوير البرلماني بالجهاز الفني، أي العاملين والمعاونين، ويقصد بهم الباحثون كالذين هم في الوحدات المعاونة ووحدات البحوث والمكتبة البرلمانية، فالحديث عن الجهاز الفني أصبح لا يقل أهمية عن دور أعضاء المؤسسة التشريعية باعتبار أنه يساعد الأعضاء ويمدهم بالمعلومات والأسس التي تنظم سير العمل البرلماني وكيفية سير العملية التشريعية والرقابية، ويتيح لهم الخدمات الفنية اللازمة بحسب متطلباتهم واتجاهاتهم السياسية والحزبية، حتى أن بعض الأدبيات ترى أن الدور الذي يقوم به الجهاز الفني بالبرلمان من الأهمية لحد الإطلاق على عامليه صفة المشرعون غير المنتخبون (الصاوي2005،ص.ص. 103- 104).

وحتى يتمكن الجهاز الفني من دعم أعضاء البرلمان في مهامهم لابد وأن يكون تركيب ذلك الجهاز ملائما، من حيث العدد في مواجهة الاحتياجات السياسية والحزبية المختلفة للأعضاء، ومن حيث النوعية أي المؤهلات والقدرات والمهارات، وفي هذا الصدد هناك من يذهب بالقول أن تنمية الموارد البشرية للمساعدين الفنيين تقوم على العديد من العناصر أهمها: الموائمة والاستمرارية والتحديث والتحفيز.

إن تنمية قدرات المساعدين الفنيين يتطلب خلق مناخ عمل مناسب يتسم بقدر مقبول من الشفافية ودراية العاملين بما يتم في البرلمان، لأن عملهم يشكل عامل قوة مساعدة لسائر أجهزة المجالس (اللجان، الأمانة العامة)، ولهذا لابد من التفكير في دعائم التطوير التالية: (الصاوي 2009،ص. 9)

- ✓ التوثيق والتسجيل والاجتماعات، وهي تتعلق بكل ما يهم أشغال اللجان (مثلا تجهيز المذكرات المرفقة بمشروعات القوانين للأعضاء، إعداد وثائق يطلبها الأعضاء، حفظ الملفات وفهرسة البيانات...).
- ✓ قيام المساعدين بما يسمى "بحوث اللجان"، أي قيامهم بالبحث المتعمق في القضايا المثارة أمام اللجنة أو المجلس، وإعداد بدائل سياسية/تشريعية لها.
- ✓ التواصل والاتصال سواء مع الأعضاء أو الجمهور.

كل هذه الدعائم تتطلب تنمية قدرات هؤلاء المساعدين في العديد من المجالات منها: التدريب على إعداد جدول الأعمال، وعلى بناء واستخدام قواعد البيانات التشريعية بما يساعد على معرفة القوانين ذات الصلة بالتشريع المطروح للبحث، والتدريب على التصريحات الصحفية حول أعمال اللجنة، تنمية القدرات التحليلية في توثيق محاضر الاجتماعات واستخلاص نتائجها، تنمية القدرة على الرد على استفسارات وأسئلة الأعضاء والجمهور(بما فيه وسائل الإعلام)، استخدام وسائل الاتصال الحديثة، توفير المعلومات لدى مختلف العاملين بالمجلس في مختلف الوحدات، إلى غير ذلك من المتطلبات لتنمية قدرات المساعدين الفنيين، ومن ثم تطوير الجهاز الفني والأداء البرلماني عامة.

2- التطوير البرلماني على المستوى المؤسسي.

يقتضي الأداء البرلماني الجيد تطوير عناصر الهيكل التنظيمي للمؤسسة التشريعية خاصة جهاز الأمانة العامة (الجهاز الإداري)، تلك التي تتشكل من الأمانات المساعدة والإدارات والأقسام الداخلة في الهيكل التنظيمي والإداري والمالي للمؤسسة التشريعية، وتتولى الأمانة العامة أداء الأعمال اللازمة لمساعدتها في جميع أجهزتها، وذلك طبقا للقواعد التنظيمية.

على الرغم أنه لا يوجد نمط موحد لتنظيم وتقسيم الأجهزة الفنية بالأمانة العامة، إلاّ أن هناك أجهزة لا غنى عن وجودها لدعم عمل أي مؤسسة تشريعية، وأهمها اللجان، ووحدات البحوث والمعلومات البرلمانية، والمكتبة...الخ، إذ أن الأصل العام في الأمور هو أن المؤسسة التشريعية لا تتناول موضوعا بالبحث والمناقشة إلا بعد إحالته إلى أحد أو بعض لجانه ليقوم بالبحث فيه والانتهاء إلى رأي تعرضه على البرلمان للمناقشة، ومن ثم فإن أي تطوير للأداء لابد وأن يطول في جانب منه تلك اللجان، لاسيما آليات العمل الداخلي، وهو ما يختلف من نموذج لأخر بحسب خصوصية كل حالة.

في حالة اللجان البرلمانية في المغرب لم يشر الدستور بشكل واضح إلى عدد اللجان الدائمة، بيد أن الباب السادس من المجلس الداخلي للنواب تضمن أحكاما خاصة باللجان حددها في ست، يضاف إليها اللجان النيابية لتقصي الحقائق التي يمكن إحداثها بمبادرة الملك أو بطلب من أغلبية أعضاء من أي مجلسي البرلمان، وندوة الرؤساء، وتلعب اللجان دورا مركزيا في مجال التشريع، كما بمقدرتها ممارسة نوع من الرقابة على أعمال الوزراء من خلال الاجتماعات التي تعقدها خلال الأيام الأربعة الأولى من الأسبوع (Laundy 1989, p. 84)، أو بشكل استثنائي إذا دعت الضرورة إلى ذلك، لهذا يتطلب تطويرها كونها جهاز لا غنى عن وجوده لدعم المؤسسة التشريعية المغربية المفتقرة لموضوع الخبرة.

كما لا غنى لأي مؤسسة تشريعية عن العديد من الأجهزة التي تندرج ضمن جملة من المقترحات لتطوير الأمانة العامة وخاصة ما يتعلق بإنشاء وحدة للبحوث والمعلومات البرلمانية، وتطوير المكتبة والإعلام البرلماني.

أ. إنشاء وحدة للبحوث والمعلومات البرلمانية:

لا شك أن المعلومات والبحوث من أهم أدوات تطوير العمل البرلماني وزيادة القدرة المؤسسية للسلطة التشريعية، ودون شك أن هذه الأخيرة تمثلها المجالس الوطنية الموجهة للسياسة العامة للدولة في ظل النظم الديمقراطية، حيث تصدر التشريعات اللازمة وتراقب الحكومة في تنفيذ هذه التشريعات، لهذا جميع

المؤسسات التشريعية تحتاج إلى إطار منظم وجهد مستمر في البحوث والدراسات التي تخدم العملية التشريعية (عثمان 2005،ص. 6).

فالمؤسسة التشريعية إذن تحتاج أكثر من غيرها من المؤسسات السياسية إلى إدارات حديثة ومتخصصين مدربين في ترتيب وتنظيم وتحليل المعلومات لتقديمها في الوقت المناسب وبالشكل الملائم للأعضاء لممارسة مهامهم التشريعية المتنوعة (الصاوي، www . pogaar. Org)، وعلى هذا الأساس يبرز مدى احتياج المؤسسة التشريعية المغربية على غرار مثيلاتها في الدول العربية إلى ثورة معلوماتية لا تكتفي فقط باقتناء الحواسب الآلية، وإنما إلى توظيف واستخدام تكنولوجية حديثة في مجال المعلومات البرلمانية، وامتلاك قدرات فنية ووحدات لتخزين المعلومات واسترجاعها، وكذا تطوير نظم لإدارة المعلومات وإتاحتها إلى النواب والمجتمع في الوقت المناسب وبالكفاءة العالية.

لقد أصبحت البحوث البرلمانية ركنا محوريا في عملية تطوير العمل البرلماني وذلك من زاويتين: أولهما جانب الطلب على خدمات البحوث البرلمانية، وهو ما يتمثل في ضرورة تطوير الخدمات البحثية والقدرات التحليلية المتاحة للنواب، وثانيهما جانب العرض أي التقدم المتسارع في تجارب وبرامج تطوير البحوث البرلمانية ذاتها وخصوصا باستخدام التقنيات الحديثة، فيما يجعله منظومة فرعية متكاملة داخل المؤسسة التشريعية.

يتضح مما سبق أن تطوير خدمات البحوث والمعلومات يأخذ مناحي مختلفة، وهي عبارة عن مجالات التطوير المطبقة في عدد من التجارب المعاصرة، وذلك ما أشار إليه الدكتور علي الصاوي في دراسته عن تطوير عمل المجالس النيابية العربي وتحديده لمجموعة من مجالات التي لن تخرج عن نطاق تطوير الهيكل التنظيمي والإداري لخدمات البحوث والمعلومات(رسم هيكل تنظيمي/إداري ملائم للغاية المرجوة يجمع كل الهياكل التي تصب في هذا الاتجاه)، وتطوير الأداء(من خلال تلبية رغبات العامل والمبادرة بالخدمة والسرعة في الأداء)، وتطوير مجالات البحوث والمعلومات البرلمانية (تكون مؤهلة لتناول مختلف الموضوعات على اعتبار أن المؤسسة التشريعية ساحة لطرح مختلف الموضوعات وفي كل المجالات)، وتطوير أدوات البحث تماشيا مع الثورة العلمية، وكذا تطوير التقنيات وأساليب العمل وتطوير وسائل التعاون البرلماني الدولي (مالكي2007،ص.423).

إلى جانب كل هذه المجالات المطبقة في عدد من التجارب المعاصرة نجد المجلس النيابي المغربي على غرار المجالس النيابية العربية بعيد كل البعد عن استخدامها وتطبيقها، فالمؤسسة التشريعية المغربية باعتبارها مؤسسة دستورية فيها العديد من المصالح والأقسام (وحدات فنية بما فيها وحدات البحوث) بيد أنها لا تتوفر. وهذه إحدى نقاط ضعفها. على هيكل تنظيمي، رغم أنها شرعت منذ مدة في إعداده بغية تنظيم و عقلنة مكوناته الإدارية الداخلية، وأكثر من ذلك فإن وحدات التحليل المالي والاقتصادي والمعلوماتي فلا وجود لها كوحدات قائمة في بنية المؤسسة التشريعية، اللهم إلاّ ما تقوم به الفرق أحيانا من عمليات تتبع وصياغة التقارير حول قضايا محددة، بيد أن هناك الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان التي تقوم بعملية التتبع الكمي للنشاط البرلماني.

ففي استطلاع بعض أساتذة مغربيين أمثال نذير المموني ومحمد مالكي لرأي بعض المدراء والبرلمانيين في عام 2006، تبين لهم أنه لا يوجد مركز دراسات أو توثيق، غير أن الفكرة واردة لدى المشتغلين في المؤسسة التشريعية أو الباحثين في إحداث مركز دراسات أو مرصد حول العمل البرلماني، كما لا يوجد بنك معلومات، بيد أن في إطار برنامج التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية، تم إحداث قاعدة بيانات حول مجالات الخبرة التي

يمكن للمؤسسة التشريعية اللجوء إليها عند الحاجة، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ محمد مالكي على أنه " يبدو خلافا لما ورد في تقرير الاستبيان (استمارة وزعها على بعض أعضاء البرلمان) أن الصعوبات (المذكورة أنفا) حاضرة في وعي كل مكونات المؤسسة التشريعية وهناك تصميم للاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها التعاون الدولي لتطوير القدرات التوثيقية اللوجستية للبرلمان المغربي" (المزروعي 2008،ص.41).

فكون قضية توظيف التكنولوجيا الحديثة وصناعة تقنية المعلومات وتدفقها إلى أعضاء البرلمان لها تأثير كبير على دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول نحو الديمقراطية، أصبحت إحدى المتطلبات الملحة التي أخذت تفرض نفسها على مختلف نواحي الحياة عامة، والحياة النيابية خاصة، لما تساهم به هذه التقنيات من تحسين وتطوير للأعمال المنجزة وتقديمها للمستفيدين منها بشكل أفضل يخدم احتياجاتهم ومتطلباتهم، وفي هذا الشأن ذهب الأمين العام لمجلس الأمة لدولة الكويت الشيخ شريدة عبد الله المعوشرجي بالقول: " أن أهمية تأهيل أجهزة المجالس البرلمانية لأداء دورها بكفاءة وفاعلية وبما يتواكب مع التطور التكنولوجي في أنظمة المعلومات والاستفادة من الأنظمة والبرامج الآلية التي تعمل على مكننة الأعمال البرلمانية، يتطلب مجموعة من الخطط والمنهجيات التي تهدف إلى توفير نظم آلية متطورة ومتكاملة باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية وذلك لخدمة المجالس البرلمانية في إطار توفير البيانات الأساسية الخاصة بالأعمال البرلمانية، ولتكون قادرة على تطبيق البرلمان الإلكتروني"، (Garothers 1997, p.p109-132) الذي يهدف إلى ما يلي:

- ✓ السرعة في تداول المعلومات و البيانات البرلمانية وذلك من خلال استبدال العمل اليدوي بنظم آلية تخدم مجال عمل المجالس البرلمانية.
- ✓ مكننة كافة العمليات وتوفير المعلومات اللازمة للدعم والمساعدة في اتخاذ القرار.
- ✓ الاستفادة من حفظ المعلومات والوثائق بطرق إلكترونية وسرعة استرجاعها وفي أي وقت.
- ✓ وضع ضوابط للحفاظ على سرية البيانات والمعلومات.

وعلى العموم وجود مركز الإعلام الآلي يسهل توفير الحسابات الآلية للمساعدة في خدمة البحوث والمعلومات البرلمانية، وبذلك تفعيل دور المؤسسة التشريعية.

ب . تطوير المكتبة البرلمانية.

لقد أصبح المشرع يحتاج إلى كمية متزايدة من المعلومات الجيدة الموثقة والمحللة، والمصدر الأساسي لتلك المعلومات هو المكتبة البرلمانية في معظم المجالس التشريعية في العالم، والمكتبة البرلمانية هي ذلك النوع من المكتبات الذي يخدم أعضاء المؤسسة التشريعية بهدف مساعدتهم على وضع التشريعات التي تسهل من عمل الدولة ومؤسساتها وتخدم مواطنيها، وتعرفهم على بيئات عمل البرلمانات التمثيلية كما يستفيد منها فريق من الباحثين المعاونين لأعضاء المؤسسة التشريعية وتؤدي دورا أرشيفيا لحفظ الوثائق البرلمانية.

لا يقتصر دور المكتبة على التجميع والتجهيز والبث وإنما ينطوي على استخلاص النتائج مما يتم تجميعه من قواعد البيانات العددية والحقائق والمصادر الرسمية وشبه الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية ومراكز البحوث والجمعيات العلمية والاتحادات المهنية والمؤسسات وجامعات ومعاهد علمية، لهذا لابد من أن يكون هناك علاقة بين المكتبة والبحوث البرلمانية، حيث أصبحت المكتبة مركز إشعاع للمعلومات مهمته خدمة النواب.

بالنسبة لمكتبة البرلمان المغربي يرى الأستاذ الدكتور أحمد مالكي أنها متواضعة قياسا لنظرائها في بلدان كثيرة، ففي استطلاعه لرأي مديرها السابق تبين أنها في حاجة إلى دعم وتطوير كبيرين، سواء على صعيد تغذيتها بالمصادر والمراجع والدوريات ذات الشأن، أو من خلال إعادة بنائها لتغدو فضاء علميا صالحا للاستثمار من طرف أعضاء البرلمان والباحثين، أو من خلال مكننتها وربطها بشبكات الاتصال والمعلومات (المكي2007،ص.423).

مما سبق يتضح أنه من الواجب تحديث المكتبة باستمرار تماشيا مع الزمن، وخاصة مع تحول المكتبة التقليدية . على أهميتها وضرورتها. في الدول المتقدمة إلى المكتبة الرقمية التي تسمح بتوفير الوقت والجهد.

على العموم، كون التطوير عملية مستمرة تتفاعل مع الظروف البيئية المحيطة، تبرز الحاجة إلى استخدام لجنة داخل المؤسسة التشريعية تأخذ على عاتقها البحث عن أدوات التطوير والإصلاح وتستعين بالخبرات البرلمانية مع ضرورة تمكن البرلمان المغربي من إنتاج المعلومات عبر إرساء بيانات لتقييم العمل العمومي الذي من شأنه مكافحة الاحتكار الحكومي لها، بيد أنه لن يكون ذلك إلّا بإصلاح وتطوير المكتبة البرلمانية.

إضافة إلى أوجه التطوير السابقة (إنشاء وحدات البحوث والمعلومات، تطوير المكتبة البرلمانية) يمكن الإشارة إلى جوانب مهمة مرتبطة هي الأخرى بتطوير الأمانة العامة للهيئة التشريعية، نذكر أهمها:

تطوير الإعلام البرلماني الذي يقوم بدور هام وجوهري في توجيه الرأي العام ورقابته، حيث لا يكتمل الإصلاح البرلماني إلاّ بضرورة بناء شبكات للدراسات البرلمانية وتطوير وسائل التعاون البرلماني الدولي، والاستفادة من وسائل الاتصال وتقنياته الحديثة، وتحليل التغطية الإعلامية المكتوبة للأداء وفعالية المؤسسة التشريعية، ولهذا يفترض على المؤسسة التشريعية المغربية محل الدراسة الاستفادة من الوسائل العصرية التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصال والتواصل، فلم يعد بمقدرة العمل المؤسسي البقاء بعيدا عن الإمكانيات الواسعة التي توفرها المعرفة الرقمية بيد أن البرلمان المغربي، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة، يبقى في حاجة ماسة إلى تطوير بنيته ذات الصلة بالنشر و التوثيق والإعلام والمكننة، وتبسيط وتوفير الولوج إلى الخدمة البرلمانية لأعضائه والمواطنين على حد سواء، فاعتمادا على المعايير التي أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمره في عمان - أفريل 2006- تم إعداد موقع على شبكة الانترنت وإعداد بنك للمعطيات القانونية يحتوي على النصوص الصادرة منذ 1912 باللغتين العربية والفرنسية، وهي معطيات موضوعة رهن إشارة النواب وموظفي المجلس(مالكي،ص. 492).

لكن الأصل أن تنشر القوانين في الجريدة الرسمية كي تصبح نافذة وذات قوة إلزامية، كما لا يوجد في الحالة المغربية ما يعرف بـ مدونة أخلاقيات أو ميثاق شرف مكتوب ومحدد يمكن الاستناد إليه لقياس سلوك البرلمانيين أثناء مزاولتهم مسؤولياتهم التمثيلية، كما لا تتوفر أي شروط ممارسة حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات حول أخلاقيات البرلمانيين وهذا يعود إلى ضعف القناة البرلمانية الداخلية.

في السياق نفسه نرى أنه من الأنجع لتفعيل دور المؤسسة التشريعية وتمكينها من تبوء مكانتها الحقيقية داخل المجتمع وداخل النظام السياسي بشكل خاص، ودعم التحول الديمقراطي في المحصلة، أن يتم تطوير هذه القناة الداخلية لتغطية أعمال المؤسسة التشريعية وبث جلساتها مباشرة كما هو معمول به في دول أخرى كفرنسا وكندا، ومخاطبة الأعضاء والمشاهدين عموما.

ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال أن هناك جريدة إلكترونية "الحياة البرلمانية" تهتم بالشؤون البرلمانية، و"مجلة البرلمان" كبرنامج يهتم بقضايا المؤسسة التشريعية المغربية بغرفتيها، ويتناول عددا من الإشكاليات والظواهر التي تمس العمل البرلماني، كما يعتبر البرلمان المغربي من بين البرلمانات التي تشارك مع إتحاد ويستمنستر للبرلمانات والديمقراطية البرلمانية البريطاني.

- وضع برامج تدريب متطورة لموظفي البرلمان تستهدف تحسين كفاءتهم وتنمية قدراتهم الفنية والإدارية، والارتقاء بمهاراتهم في مجال إتقان اللغات الأجنبية واستخدام الإعلام الآلي والتكنولوجية الحديثة، وفي هذا الصدد استفاد الطاقم الإداري البرلماني المغربي من سلسلة من الدورات التكوينية في إطار برامج التعاون الدولي، من قبيل تلك التي تم تنفيذها في إطار الاتفاقية المبرمة بين البرلمان والوكالة الأمريكية للتنمية الخاصة بدعم أعمال المؤسسة التشريعية (مالكي،ص. 427).

- الاهتمام بالمعلوماتية والدعم التقني للعمل البرلماني، من خلال الأخذ بنظام التصويت الإلكتروني، كنظام حديث لحفظ المستندات والوثائق وتسجيل الجلسات ونشرها.

في الأخير ينبغي التأكيد على أن المهم في عملية التطوير البرلماني، مهما كانت كلفتها ومداها الزمني وتفصيلاتها الفنية أن ينظر لها على أساس أنها منظومة تراكمية لأنها تبنى على الجهود السابقة والحالية المبذولة لتطوير المؤسسة التشريعية وتفعيل دورها، فهي منظومة متكاملة لا يحتل أحد محاورها الأولوية أو الأفضلية على المحاور الأخرى.

3- بيوت الخبرة البرلمانية لتفعيل دور المؤسسة التشريعية.

دون شك أنه مهما كانت الوظيفة التي تباشر بها المؤسسة التشريعية فهي في حاجة ماسة إلى معلومات، وتعد بيوت الخبرة البرلمانية من بين المراكز المتخصصة في توفيرها لكل من يريد من الأعضاء في أي موضوع وقتما شاء، وتبقى وظيفتها الرئيسية تتمثل في دعم التطور البرلماني والحياة النيابية.

يطلق على بيوت الخبرة البرلمانية مصطلح Think Tank وتعني مستودع الأفكار، وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى مؤسسات بحثية ذات طبيعة خاصة، بدأت تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.

وبيت الخبرة البرلمانية يختلف عن المؤسسات البحثية الأخرى، في كونه يركز في أبحاثه على المسائل التي ترتبط بوضع السياسات، فهي تقوم بأبحاث وتقدم تحليلات وبدائل للأفكار ذات الصلة بالهيئات الحكومية، ومن يضع هذه السياسات، وعادة ما تعمل هذه البيوت في المجالات السياسية والاقتصادية، القانونية والعسكرية والاجتماعية والفنية، ولا يقتصر نطاقها على أنشطة الهيئات الحكومية وإنما تمتد إلى الشركات الخاصة والهيئات المدنية كالأحزاب والنقابات ومركز الإعلام والصحف. ..الخ (العروسي 2010،ص.289).

مما سبق يمكن تعريف بيت الخبرة البرلماني بأنه: "المركز الذي يعطي المعلومات المتعلقة بالمؤسسة التشريعية عن علم ودراية "، وحسب هذا التعريف يمكن تحديد خصائص بيوت الخبرة البرلمانية في ما يلي:

- ✓ تقديم المعلومات والخدمات الفنية المطلوبة للمؤسسة التشريعية أو أجهزتها ولجانها المتخصصين ولجميع الأعضاء بدون تمييز.
- ✓ بيت الخبرة متعدد المجالات، نادرا ما يكون مقتصرا على خبراء في مجال واحد، بل من الضروري توافر فريق من الخبراء والباحثين في مجالات متعددة، فالمؤسسة التشريعية ليست جهة متخصصة في مجال معين وإنما تشرع في شتى موضوعات ومجالات الحياة كما أن نشاطها يشمل الدولة بأسرها.
- ✓ يتسم عملها بأنه موجه نحو السياسة المستقبلية، لأنه يهتم بالتخطيط على المدى الطويل بتتبع منهجية علمية.
- ✓ تعمل بيوت الخبرة البرلمانية بدرجة كبيرة من الحرية في المشكلة التي تبحث فيها، أو في التواصل إلى استنتاجاتها وبدائلها وتوصياتها.

تنشد بيوت الخبرة البرلمانية تحقيق جملة من الأهداف تشكل مزايا لها وأهمها: (الصاوي2003، ص.ص.13-14).

- تكريس المنهج العلمي النقدي في تناول القضايا التي تهم العمل البرلماني، وتشجيع التجديد والابتكار، وتطوير الرأي المستقل والحوار في العمل البحثي البرلماني.
- توسيع القاعدة الاجتماعية الواعية بمجريات العمل البرلماني وأسسه وفتح أفاق المشاركة من خلال توفير الفرصة للنقاش البناء بين الرأي والرأي الأخر في القضايا المثارة.
- ترسيخ مفهوم الخدمة البحثية وحلق الطلب في مجال التطوير البرلماني من خلال إتاحة التقارير والبحوث المتخصصة المحلية والأجنبية.
- رفع درجة المنافسة بين أعضاء المؤسسة التشريعية للبروز في الساحة وخاصة عند قرب موعد الانتخابات.
- وضع السياسات وتقديم البدائل والحلول والخيارات أمام أعضاء المؤسسة التشريعية وذلك عن طريق إتاحة توفر المعلومات، مما يقلل من احتكار الحكومة لعملية صنع القرار، وينمي التنافس في هذا المجال وهو أمر حيوي للنظام الديمقراطي.
- تخطيط وتنفيذ برامج تدريبية ملائمة للأعضاء والموظفين البرلمانيين حتى تصبح المؤسسة التشريعية أكثر كفاءة وفاعلية وشفافية، وأكثر ديمقراطية.
- تقوية نزعة الممارسات المدنية فهي بمثابة محرك لتوسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعميق التطور الديمقراطي.
- توفير كوادر ذات قدرة عالية على الاستجابة لمهمة تحليل المعلومات داخل نطاق الهيئة التشريعية، ويشمل ذلك زيادة قدراتهم التحليلية والبحثية اللازمة لرسم السياسات العامة.

رغم كل هذه الأهداف التي تحققها بيوت الخبرة البرلمانية، إلاّ أن المملكة المغربية لا تأخذ بها، وحتى إن وجدت فهي غير فاعلة، وذلك للعراقيل التي تواجهها (بنداري2003،ص.ص.52 - 58)، وأهمها ما يلي:

- ✓ عراقيل توفير التمويل الملائم والمستمر للقيام بنشاطاتها المختلفة.

- ✓ عدم توفر باحثين برلمانيين مناسبين إلى جانب سيطرة السلطة التنفيذية على المعلومات وحساسية عملية التدريب في نظر النواب.
- ✓ الحيادية والموضوعية والاستقلالية في إعداد أجندة العمل وطريقة البحث ومصادر البيانات، وإستراتيجية صياغة البدائل، ودقة التحليل.
- ✓ عملية تسويق الأبحاث والخدمات الاستشارية، أين يبرز مدى تقبل الحكومة للمساعدات والمنح الخارجية في مجال الإصلاح البرلماني.

ما يسجل فيما يخص بيوت الخبرة البرلمانية في المغرب، هو افتقارها لها، رغم أهميتها الكبيرة في تفعيل أداء المؤسسة التشريعية، والحاجة إليها، وكل ما صادفناه هو وجود مرصد برلماني إلكتروني يضم مجموعة من الباحثين البرلمانيين المغاربة، يحتوي على بعض التقارير باللغة العربية والفرنسية، إلاّ أنه مفتقر للعديد من المعلومات التي يستحقها أي باحث كان.

على العموم، قد تشترط المؤسسة التشريعية على الخريطة السياسية للدولة تعزيز أداءها، كي تتمكن من الاضطلاع بالدور المنوط لها، وتطوير حدودها مستقبلا.

خاتمة:

ختاما نستنتج أنه لا يمكن الحديث عن قيام الحكم الراشد وسياسات عامة رشيدة دون حكامة جيدة للمؤسسات ككل، فالحكامة البرلمانية مدخل أساسي لترشيد الحكم وتحقيق سياسات عامة رشيدة، وهو الأمر الذي يجب أن تدركه النخب الحاكمة في الدول المغاربية عموما، والنخبة الحاكمة لدولة المغرب الأقصى بالخصوص وهو أن تعمل على إصلاح وتطوير المؤسسة التشريعية، وتفعيل دورها من أجل ترشيد الحكم وتفعيل حوكمة السياسات العامة، فالبرلمان الديمقراطي الرشيد حديثا أصبح شرط أساسي من شروط تحقيق الرشادة السياسية، إذ لا وجود لدولة ذات حكم راشد دون برلمان ديمقراطي فعال ورشيد، فالدولة ذات الحكم الغير راشد هي الدولة التي تعاني العديد من الإختلالات والأزمات التي على رأسها أزمة المؤسسات .

وأزمة المؤسسة التشريعية المغربية مرتبطة بإشكالية السلطة السياسية، وبالتالي تطويرها وإصلاحها لا ينفصل عن إصلاح جزئ للمؤسسات السياسية بصفة عامة، إصلاح يقوم أساسا على تبني وترسيخ مقومات النظام البرلماني من فصل السلطات، وانبثاق الحكومة من الأغلبية البرلمانية، وممارستها للسلطة التنفيذية، واكتفاء الملك بمكانة شرفية.

قائمة المراجع:

1- الصاوي علي. (2006). دور الدعم الفني في تعزيز عمل النواب. مجلة مجلس الأمة الجزائر. العدد 11.

2- الصاوي علي. (2009). الدعم الفني للبرلمان. القاهرة: بيت الخبرة البرلماني.

3- الصاوي علي. (2005). مقترح بإنشاء مركز للبحوث وتنمية الموارد البشرية بالمجالس العربية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

4- الصاوي علي. (2003). بيوت الخبرة البرلمانية: الرسالة والدور. أعمال الحلقة النقاشية التي انعقدت بالقاهرة في 22 . 24 ديسمبر 2001. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

5- الصاوي علي. تطوير عمل المجالس النيابية العربية. تاريخ الاطلاع: 2019/01/26.على الموقع : https://bit.ly/3e9jGwo

6- المزروعي محمد سالم. (2008). تجربة المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات في توظيف تقنيات المعلومات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
7- بنداري السيد جلال. (2003). تفعيل دور البرلمان وحاجته إلى بيوت الخبرة. القاهرة: دار النهضة العربية.
8- بنداري السيد جلال. (1996). الاستجواب وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية في مصر. أطروحة دكتورة في القانون، جامعة القاهرة: كلية الحقوق.
9- بيتهام دافيد. (2006). البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين دليل للممارسة الجيدة. ترجمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الاتحاد البرلماني الدولي.
10- شونجونج ماترن . (2003). رؤية الاتحاد البرلماني الدولي لعملية الإصلاح البرلماني. أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبرنامج البرلماني. جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
11- عثمان محمد عثمان. (2005). تحديث الأمانة العامة للبرلمانات العربية. القاهرة: إدارة المجالس الوطنية التشريعية.
12- لعروسي رابح. (2010). المؤسسة البرلمانية في عمليات التحول الديمقراطي في الجزائر 1997-2007. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
13- مالكي محمد .(2007). وضع البرلمان المغربي: الأنظمة الداخلية للمجالس التشريعية: الواقع وتحديات الإصلاح في العالم العربي. بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.
14- نافذة برلمانية. (2011). البرلمان الديمقراطي. الجزائر: مجلة مجلس الأمة. العدد 48.
15- Philip Laundy .(1989). Parliaments in the modern world. Suisse : Editions Payot.
16- Thomas Garothers. (1997). Democracy assistance the question of strategy, Democratization. London: fronkcass.